المستقبل يطرقُ الأبوابَ بقوّة !

□ ياسين طه حافظ

اللغة طيّعة ونستطيع اجتراح العديد من الكتابات الإنشائية التي لا تتضمن حقائق معتمدة بل مزايا وفضائل وادعاءات لبطولات ومكارم، ثم أحكام هلامية على مستوى التحضير الذي كان والأخلاقيات العالية والى أيّ مدى وصلتْ...

هذا مايتردد في عموم التأريخ الذي قرأناه. وأيّ نظر علمي لا يراها صفات ثابتة، بل هي هشّة وتعتمد أمثلة نادرة، فلولا ندرتها لما احتفظ بها التأريخ ولكانت سلوكاً عاماً.

تقابل هذه أمثلة اكثر ندرة وسرية، تخالف تلك، بل تفضحها. فحين نعلم بوأد المواليد البنات، وحين نعلم بالغزوات وجلب المتاع والنساء، وحين نسمع بوحشية الانتقامات وضمن باب الفروسية، وحين نقرأ أباً يرثي ولده الذي أدركه المساء فالتجأ لحيّ قريب ليقتلوه من أجل قطعة سلاحه وثوبه فيبكيه أبوه معاتباً اولئك..

وما هو إلا ثوبه وسلاحُه
ولستم بلا ثوب ولستم بُعزّل

حينها تتكشفُ "الأخلاقيات" تسقط حقائق الكلمات: أصحاب شيمة وكرم وإيثار وعفّة.... إلخ، وحتى إذا ارتضيناها صفات شخصية فهي أكيد غير راسخة، ومشوّهة حال كونها صفة دائمة لأمة أو ملامح ثابتة لشخصيتها.

لسنا في موضع الإدانة أو الاتهام، ولكننا نبحث عن بداية صحيحة، عن تشخيص، لنعرف طريق الإصلاح، لن يشفى مريض يخفي علله عن أطبائه.

ولهذا يمكن أن نتجنب هذه الدفاعات الضعيفة لا لنتجاوزها حسب، ولكن لنكون ناساً موضوعيين ونرصد مجتمعاتنا رصداً يمكن من خلاله، في الأقل، تقييمه ومعرفة مايجب إصلاحه وكيف نعمل بوجود هذه العيوب، الكامنة مستورة الظاهر، تظهر، بصور شتى! ثمّة صلة لتلك بجرائم الابتزاز والرشى وسرقة المال العام اليوم والتجاوزات وحتى الغدر والاغتيالات والتواطؤات مع البعيدين على الأقربين في ظروف الاختلاف والخصومة.

لهذا أبدأ الكلام بعدم الثقة بما ورد من تسام وفضائل وتعفّف في تأريخ هذا المجتمع المشوّهَ والمتفسخ في مراحل كثيرة منه. وفي اعتمادنا أسساً جديدة لا نخسر تقاليد يمكن أن نأمل منها خيراً، فنحن لسنا اليابان لها سماوراي متمردون أصحاب عقول مستقلة يقاومون النظام بعناد. وليس لنا تقاليد مدنية عامة راسخة مثل حفلات الكيمونو، حفلات الشاي، مهرجانات القرى والاستمتاع برؤية أزهار الكرز..... مالنا هي عمليات مرتبطة بالخبز (سد الجوع)، الحصاد، قطاف الثمار- أو الهجوم وغزوها ليلاً، هذا حيث الزرع والاستقرار، أما في البادية أو مافي الأصل جزيرة العرب، فنحن نعرف ما كان من غزوات ومخاز، وشناعات. وحتى ماذكرناه، حيث الزرع، تتخلّلها الثأرات والخصومات العشائرية والاستباحات في أحيان كثيرة. نحن هنا بعد أقرب للبدائية.

كان هذا المدخل الطويل والحذر، لأقول إنّ أية أفكار إصلاحية تصل حدود هذه البلاد مرحّب بها، هي عمل ايجابي وتعبير عن حاجة للتحول مادمنا قطعنا كل هذه الطريق من التأريخ، ولم ينبثق إنسان جديد بأخلاقية جديدة وبفكر جديد وبإنسانية ابتعدت عن بؤس البداوة والمستنقعات والتخلف بأنواعه وأشكاله.

فلسنا اليوم بصدد الخلاف الفكري بين الأفكار الاشتراكية التي أوصلها الماركسية ولا الأفكار الليبرالية- ديموقراطية التوجه التي وصلت من الغرب وأميركا. كلاهما في هذه المرحلة حاجة وبشائر تغيير فكر ومجتمع ونحن نريد إصلاحاً.

أما الدعوات المضادة التي تركزت حول ضياع جوهر البلد وروح الأمة...إلخ، فوراؤها دفاعات عن مركزيات مصالح. لا أحد من أشد الخصوم ينكر التفوق الحضاري علينا. هذه يمكن أن تكون نقطة انطلاق للأفضل. ولكن "تجمعات" محلية، بصفة تيارات أو مذاهب تعلن اهتمامها بأصالة وخصوصية المجتمع وإنها مهتمة تناضل وتضحّي حرصاً على قيمه وهويته: إذا رضينا بكل ما تدّعيه، هي تبقى فاقدة لآفاق حقيقية لأيّ مستقبل. كلمة المستقبل نادرة الاستعمال في الخطاب اليومي. الوعود الانتفاعية والطوباوية، تتبنى مصالح الأمة، أو الشعب، ليست اكثر من ادعاءات محترفين جهلة علمياً، متخلفين حضارياً ومدنياً وهم موضع شك سياسياً وأحياناً مكلفون بالكلام والتصرف بأجر واضح أو خفي...

مجابهة علمية، محاكمة، تكشف حقيقة شرائع الشرف والمفاخرة لهذه المجتمعات. لن تثبت صلابتها أو تأسيسها على مبادئ مركزية ثابتة. هي منتهكة دائماً مثلما هي في أحوال كثيرة مدّعاة. كل الإصلاحات التي حدثت، أحوجت المصلحين الى التهديد والترغيب واستعانة بالآلهة وهي كما هو واضح، أساليب التفاف على جهلة. وحتى هذه، كان القادة الإصلاحيون يتجاوزونها الى العنف المباشر ويأمرون بقطع العنق للردع أو الى تقليل الشأن والإذلال والفضح.

خلاصة هذا، إننا بحاجة لفحص المقولات التي تتخذ منها مضامين شعارات في النقاشات الثقافية القومية والوطنية، وأن يكون الحديث عن المستوى الحضاري للمجتمع والعمل بموجب ذلك. أيضاً أن نفك الالتباس عند الحديث عن حضارة الأمة، وهل هي ثقافة تراث أم المستوى المدني والأخلاقي المتحقق؟

حين لا تحديد، فثمة تمويه! أيضاً أن نتوقف عن الاحتجاج بالحفاظ على جوهر الأمة من المحو. أولاً، إن كان جوهراً فصعب تحوله أو محوه بل التحضر الإضافي سيجلوه ويكون أكثر إشعاعاً وفعلاً. عموماً نحن نعلم بأننا نعدم ذلك الجوهر المركزي الذي يمكن أن يمدّنا بعقل جديد أو فلسفة ذات قوة حقيقية. توجد تصورات انشائية تصنفها اللغة والعواطف ومجموعة الكتب والمخطوطات التي ورثناها وهي حقيقة مختلفة المصادر وليست كلها إبداعاً قومياً، نحن حتى لا نمتلك ثقافة شعبية نابضة تنبّئ بإبداع أو تساعد في ابتداع أفق فكري أو علمي من أي مستوى محترم.

المرجعيات المزمنة، مهمتها الحفاظ على النسيج القديم من العقائد والوصايا ثم الالتزام بها، وهي تحافظ على لوامس استشعار في مناطق النفوذ القديمة المتباعدة! أولاً، لتؤكد سعة نفوذها ولتفيد من مناطق هي من بقايا الفتوحات الإسلامية لمزيد من الحضور في العالم. هي تريد الاحتفاظ بصلات في العالم الذي كان في شرق آسيا وإفريقيا.. لهذه مردود نفعي لإدامة الهيبة. هي على أية حال ترسم لهم كياناً أوسع وديمومة نفوذ، ولذلك شعار هذه المرجعيات هو التحذير من التلوث بالحداثة!

ما الذي نخشاه الآن ليكون سبباً معقولاً لكل هذه التخديرات؟ مم الخوف؟ لا تهدد العالم مجابهة فكرية. انحسر الفكر الاشتراكي وقوته العسكرية الداعمة بقيت القضية اقتصادية وتشارك فيها الأطراف الدولية وبينها "الشركات" الجديدة المنبعثة أثر التحولات التي اعقبت تفكك الاتحاد السوفييتي وصار واضحاً سلوك القوى الامبريالية: "الوطن لا نحتاجه. لنا منه خاماته وأسواقه والمواقع الستراتيجية المحدّدة.." وواضحة لهجة الخطاب الثقافي: "انتم ستحتاجون إلى أفكارنا ومساعدتنا المالية ودعمنا لتحتفظوا بمواقع نفوذكم ومراكز قواكم ولكي لا تخسروا زعاماتكم المرحلية. شعوبكم تريدنا! تريد التمتع بمزايا الحياة الجديدة، نحن الذين نعمل على إبطاء الاستجابة. الناس اليوم لهم لغة أخرى لغة فكر، عمل ونظام وحقوق لا لذلك الخطاب الرسولي وتلك المواعظ والوصايا التي هي بين الطاعة والتخدير من "الاثم".

لست محللاً سياسياً، ولكن متابع أدبيات وعبر كل ما أسمع وما أقرأ عن محاولات تقويم الموروث، لا أرى محللا يأخذ النفوذ السياسي الإقليمي والنفوذ السياسي الامبريالي الفاعل في المنطقة بحسبان. ماجاء، هو مؤثر حضاري هو مغيّر تخالفات قديمة وعبر كل الشرق الأوسط وحتى اليابان. وثمة تجاهل لنسيج القوى المتحالفة المنتمية لمركزية عالمية تتحكم بالثقافة كما تتحكم بالغذاء ونوع الكتاب الجديد وحتى أطباق الطعام والأزياء وحتى التعابير المألوفة في الأدب والفن والعلوم. اللغة تشهد تغيّراً إثر المدارس الجديدة المنتجة للجديد كما يتم العمل على ثبات تخلف الكثير مما ظل يحتفظ بمكانه قدسية أو فكرية. الإضافات حاصلة ومستمرة والتخلخلات حاصلة ومستمرة. وإعادة قراءة الوثائق التأريخية وتصفية الكثير مما كان مقدّساً يكاد يكون عملاً يومياً.

قوى التأريخ عندنا هي الأكثر فعلاً سلبياً، تحاول عرقلة ما يأتي، وإن لم تستطع تشوهه! لكن تبقى قوى التقدم الجديدة مقنعة بكفاءتها وبسلامتها العلمية وبأدائها التقني.. وهذه امتيازات تضمن لها الغلبة. تحاول التجمعات المحلية عندنا وفي بلدان أخرى في العالم، في آسيا حتى اليابان والأصقاع الروسية، وحاولت المحليات عندنا وفي كل الشرق الأوسط، أن تتميز وتظل متماسكة، بل متحدية ومنافسة، لكن توقّفَ الحال المضاد. ولا نشهد اليوم إلا استجابات ومساومات، وواضحة محاولات ايجاد مشتركات لإنقاذ المصالح ولإنقاذ الفكر الموروث أو لإيجاد توازن يحفظه إلى حين، لكن لا توازن ولن يكون! لا مواعظ بعد تجدي ولا وصايا افتحوا الأبواب، لاجدوى من إقفالها. المستقبل يطرقُ بقوّة!

مقدمة حول الفلسفة البابلية

(٣-٣)

□ د. حسين الهنداوي

إن المعطيات الموضوعية التي لدينا تؤكد بما لا يقبل الشك، بأنّ هناك فلسفة بل فلسفات بابلية في شتى الفروع التقليدية للفلسفة كالميتافيزيقيا والسياسة والأخلاق والعلوم النظرية والتطبيقية، تحتاج الى من ينقّب عنها بين آلاف الرقم الطينية، غير المترجمة بعد والمهملة أحياناً، المتناثرة في اكثر من بلد أو مكان بعد العثور على ألواح بابلية في سوريا وفلسطين ومصر وصقلية، وبعد اكتشاف ثلاث شرائع أقدم عهداً من شريعة حمورابي بينها شريعة الملك السومري أورنمو، التي ترقى الى نهاية الألف الثالث قبل الميلاد، فيما يشير صموئيل كريمر، إلى أنه وبينما يعود العثور عليها الى فترة التنقيبات التي أجريت في خرائب نفر في عامي ١٨٨٩-١٩٠٠، "إلا أن ترجمتها ومعرفة ماهيتها لم تتم إلاّ في ١٩٥٢، وحتى ذلك لم يتم إلاّ بطريق الصدفة" (من الواح سومر، ص١١٣).

ويتمثل المضمون الجوهري للنصوص الفلسفية البابلية بشكل عام، في نظرية للمعرفة أركانها أن الإنسان عقل، وإن المعرفة مكتسبة والهية المصدر، وإنها جدلية وبراغماتية أهدافها السعادة الملموسة على الأرض واعلاء المطلق الألهي في آن. كما يتمثل تالياً بوحدة كونية لثلاثي النظام المطلق (آنو) والقدرة المطلقة (انليل) والعقل المطلق (انكي) تعبيراً عن وحدة السماء والأرض والماء ومرموزا لها بوحدة ذلك الثالوث الإلهي المقدّس الحاضرة قبل وبعد الوجود في الإنسان وعبره خاصة. وهي وحدة لا تناقض فيها إنما متكاملة في حيويتها السرمدية. أما تعدد الآلهة بل كثرتها المفرطة والصريحة التي تدل عليها اسماء الآلهة ذاتها الواردة في النصوص، فهي تحمل غالبا دلالات ظاهرية وثانوية وغير أصلية (أي أنها حالات وأوصاف للمطلق، برأينا، وليست عين ذاته بأيّ معنى من المعاني)، كما سنحاول تبيانه في خضم هذه الدراسات المتخصّصة، لكن التي لا تطرح نفسها كمبحث تأريخي تقليدي، إنما كمحاولة فكرية بذاتها ومقدمة لطريقة جديدة في الكشف عن خصائص المساهمة البابلية في الفلسفة الى جانب طموحها الضمني الى تسجيل تثمين عالٍ للجهود العظيمة لأولئك المفكرين وعلماء البابليات المنسيين غالبا، الغربيين والعرب والعراقيين، كفرانسيس ستيل وصموئيل كريمر وهنري فرانكفورت وجان بوتيرو وطه باقر وجاكبسون وفاضل عبد الواحد علي وفراس السواح وادوارد دورم ودولابورت ومرغريت روفن وجورج كونتينو والعشرات غيرهم.

والسؤال الآن: ما هو الموقف من شبه الإجماع السائد لدى معظم مؤرخي الفلسفة قديماً وحديثاً والقائل بإن "الفلسفة" كتسمية وكنشاط ذهني ظهرت في بلاد الأغريق، وبان طليس هو أول مفكر يستحق أن يحمل اسم "فيلسوف"؟.

نقول بدءا، إن الإجماع حول رأي يخص الفلسفة لا قيمة له فعلياً على الإطلاق. من الممكن أن تكون كلمة "فلسفة" مفردة أغريقية مركّبة (من كلمتي "فيلو" و"سوفيا") وتعني "حب الحكمة". إلا أنها بابلية الأصول كما سنرى. وعلى العموم، فإن القول بالأصل الأغريقي للاسم لا يستلزم قطعا أن تكون الفلسفة كنشاط ذهني ذات أصل أغريقي هي أيضاً. لأن هذا يفترض على الأقل، وجود تعريف دقيق ومسبق وواحد حصراً، للفلسفة كمفهوم يمكن انطلاقا منه فرز الفلسفي عن غير الفلسفي في ذلك النشاط. والحال أن الفلسفة هي النشاط الذهني الذي ينأى عن أيّ تعريف أو تحديد، ومن هنا هذا العدد الذي لا يكف عن الازدياد من التعريفات التي تقدّم للفلسفة الى درجة تكاد نقول معها بأن كل فيلسوف يميل إلى امتلاك تعريفه الخاص به للفلسفة.

وعلى أية حال، إن أي منظورات عقلية الظاهر بلورها المفكر العراقي والمصري القديم بشأن المجالات الجوهرية التقليدية للفلسفة كالالهيات وأصل الوجود وخلق الإنسان ونظام الكون والمنطق والأخلاق والسياسة، هي فلسفة بالنسبة له ولنا أيضاً، بالمعنى النسبي في الأقل، رغم اعتراض البعض على ذلك ورغم لا معقوليتها الظاهرية أحياناً مقارنة مع المكتشفات العلمية الحديثة والتطور المفهومي اللاحق، ذلك لأنها، في الأصل، تستند لديه إلى استنتاجات منطقية منظمة تناسبه وتناسب تطوره العلمي واللغوي، كما أنها معقولة لديه كنسق وصادقة كمضمون ومنسجمة أعظم الانسجام مع محدودية أسئلتها ذاتها برغم حقيقة وجود صعوبات كبرى واجهها المفكر البابلي أكثر من اللاحقين عليه، حدت من زخم الطابع محض الفلسفي لأفكاره التي وصلتنا. ولعل أبرز تلك الصعوبات انعدام المنهج الجاهز ما اقتضى تأسيسه، ومحدودية قدرات اللغة المفهومية المتوفرة لديه على التعبير الدقيق والكامل عن أفكاره دون إغفال حقيقة الثقل الكبير للمكون الديني وهيمنته السياسية على ثقافته الخاصة وما أسفر عنه من تحديد وردع لطاقة التجديد والمغامرة. صحيح أن جوهر الفكرة الدينية الكبرى هو في جانبه الأعظم، جوهر فلسفي بكل معنى الكلمة، إلاّ أنه يرتبط بزمنيته الخاصة من ناحية تطور المنهج العقلي ذاته من جهة، ومن ناحية ثقله الايديولوجي المنعكس سلباً بالضرورة على طاقة ومديات الحرية التي هي شرط أساس من شروط الفعل الفلسفي.

وأخيراً، وقبل تناول ماهية المنجز الفلسفي البابلي في مختلف المجالات، لابد من الإشارة الخاصة الى حقيقة أن ما وصلنا من الفكر البابلي هو برأينا مجرد جزء يسير فقط في عطائه الواسع الذي تؤكد مؤشرات عديدة على وجوده السابق فعلا. وهذا عائد الى سببين أساسيين على الأرجح وهما:

أولاً: إن ما وصلنا في فكر يكاد يقتصر على الجزء الذي تسمح به الدولة فقط مثل الملاحم الوطنية والحوليات الرسمية والمدونات المتعلقة بالفكر الرسمي للدولة، فضلاً عن المعاملات، وكلها تقريباً تم العثور عليها في مكتبات الملوك ودواوين الدولة ومقابر السلالات الحاكمة.

ثانياً: ضياع معظم نصوص الفكر الفلسفي البابلي المسجّل وغير المسجّل لطول الفترة واندثار أو دمار الكثير من نصوصه المهمة. ونعتقد بقوة أن الفترات المقبلة ستشهد العثور على جزء مهم ونوعي منها في موقع أو آخر. وهو ما حصل فعلاً بالنسبة لمجالات العلوم البابلية الأخرى. فقد توصل البابليون إلى الكثير من النظريات العلمية الموجودة اليوم، ولكنهم أخفقوا في حفظ المعلومات التي طوّروها بشأنها بسبب قيامهم بتدوينها على ألواح من الطين بينما هي معرضة للتلف نتيجة تقلبات المناخ والتربة.

والحال اثبتت الألواح الطينية البابلية المكتشفة أو المترجمة حديثاً، أن العديد من نظريات الرياضيات التي كانت تنسب إلى رياضيي اليونان، مثل فيثاغورس وإقليدس، كان قد سبقهم إليها الرياضيون البابليون بألف عام أحياناً. ويذكر علماء البابليات، أن اليونانيين أخذوا عن البابليين ما يعرف بالمرتبة العددية التي تعني أن قيمة العدد تتحد بموقعه من الأرقام الأخرى، كما أثبتت هذه النصوص، إن البابليين توصلوا إلى معرفة الدستور الهندسي المعروف بنظرية فيثاغورس، أما في حقل الجبر، فقد قطع البابليون مرحلة كبيرة من التقدم منذ بداية الألف الثاني قبل الميلاد، عندما توصلوا إلى معرفة معادلة الدرجة الثانية ومبدأ إكمال المربع ومبدأ الإرجاع إلى الوحدة، فيما نلاحظ أن أبرز ما نجده في الحساب البابلي، اعتماده على النظام الستيني في المعاملات اليومية والأرصاد الفلكية والمسائل الحسابية، حيث اتخذ من العدد (٦٠) أساساً للنظام الحسابي، ولهذا النظام أفضلية على النظام العشري في حساب الكسور نظراً لقابلية العدد (٦٠) على القسمة على عوامل رقمية عديدة بينما تكون عوامل العدد (١٠) الأعداد اثنين فقط.

كما تفوق البابليون في ميدان حل المعادلات الجبرية، إذ تشير الألواح الطينية المكتشفة، إلى استخدام العلماء البابليين لمعادلات من الدرجة الأولى والثانية والثالثة، كما استطاعوا بفضل استخدام نظرية المعادلة، أن يجدوا حلولاً لمشكلات كثيرة علمية وعملية، وأن يدركوا العلاقة بين المعلوم والمجهول، فيحاولون اكتشاف المجهول من خلال المعلوم.

اثبتت الألواح الطينية البابلية المكتشفة أو المترجمة حديثاً، أن العديد من نظريات الرياضيات التي كانت تنسب إلى رياضيي اليونان، مثل فيثاغورس وإقليدس، كان قد سبقهم إليها الرياضيون البابليون بألف عام أحياناً.

أين المشروعية ؟

□ يعقوب يوسف جبر

قيل قديماً أن ملكاً استشار أحد مستشاريه، مستفسراً إياه عن أسباب استشراء الفساد في المملكة، فقال له المستشار "سياستك الخاطئة"، فقال الملك، "وما هو الحل؟،" قال له المستشار، " تنحَّ عن الحكم"، فقال له الملك ضاحكاً، "لكن مملكتي ستنهار إذا تنحّيت، وإن الجماهير تحبني رغم استشراء الفساد في دولتي"، فقال له المستشار ، "يحبك البعض من المنتفعين ويبغضك الآخرون"، فقال الملك له، "لن اتنحّى لأنني أحظى بمقبولية المنتفعين أليس هذا خياراً جماهيرياً؟"...

هكذا هو دأب البعض من الساسة في بلدنا فهم يتمسكون بالسلطة المغرية، مبررين ذلك بأنه خيار جماهيري، رغم أنهم لم يحققوا إنجازات في مجالات التنمية، ولم يتحملوا مسؤوليتهم القانونية لأنهم يتغافلون عن ذلك، وأصبح هذا التبرير شماعة يعلق عليها هؤلاء فشلهم ومبرراتهم، معنى ذلك أن الخراب الذي حلّ في البلد مصدره ليس السياسيين حسب تبريرهم، بل الجمهور الذي ساندهم وأتى بهم الى السلطة، لكن إذا افترضنا أن الجمهور هو من ينتخب هؤلاء بمحض إرادته، هل من حق المنتخبين -بفتح الخاء- أن يتخذوا إرادة الجمهور مبرراً ليعيثوا فساداً في البلد؟ هل غاب عن أذهان الساسة، أن هنالك جملة من المبادئ السامية التي تضمنتها ديباجة الدستور العراقي، لابد أن يمتثلوا لها، ليكونوا بالفعل ساسة وقادة حقيقيين؟ أم أن هذه المبادئ تحولت إلى مجرد كلمات طنانة لا أثر لها ؟

هل بالفعل امتثل الساسة لما جاء في ديباجة الدستور؟ (نحنُ شَعْب العراق الذي آل على نَفْسه بكل مُكوناته وأطْيافه أنْ يُقَررَ بحريته واختياره الاتحادَ بنفسه، وأن يَتَّعظَ لغَده بأمسه، وأن يَسُنَّ من مَنْظُومَة القيم وَالمُثُل العليا لرسَالات السَماء ومنْ مسْتَجدَات علْم وحَضَارة الإنْسَان هذا الدُسْتور الدائمَ. إنَّ الالتزامَ بهذا الدُسْتور يَحفَظُ للعراق اتحادَهُ الحُرَ شَعْباً وأرْضاً وَسيادةً) لقد تحولت الديباجة والكثير من المواد الدستورية إلى شعارات لا تنطبق على الواقع المعاش، بل الأدهى، إنها تحولت إلى أقنعة لإخفاء الزيف، وإلى أفيون لتخدير الرأي العام، ورغم ما حل بنا وببلدنا من معاناة وخراب وضياع وتيه، لا يزال زعماؤنا يتبجحون بأنهم القادة الأفذاذ، وأن الإرادة الجماهيرية هي التي اختارتهم ليتحملوا هذه المسؤولية، أليس هذا تناقضاً غريباً، فكيف يجتمع الزيف مع المشروعية التي نطقت بها ديباجة الدستور وموادّه؟ هل مثل هؤلاء المشروعية وطبقوها بحذافيرها؟ هل تقيدوا بالقانون سواء كان القانون الدستوري أم التشريع العادي أم اللوائح؟ لو افترضنا ذلك، فما هو السر وراء الخراب والفوضى التي تحل في البلد ؟ ألم يجتمع جميع الساسة على تقاسم الكعكة وهدر الحقوق بدم بارد تحت مبرر المشروعية المزيفة التي حصلوا عليها من صناديق الاقتراع؟ عن أية مشروعية يتحدث هؤلاء؟ إنهم واهمون فهم يتحدثون عن سوء الاختيار والانتخاب لمن يدلون بأصواتهم لصالح هؤلاء القادة، وهل من الغرابة أن يكون الجمهور على خطأ ؟ فما أكثر الأخطاء التي ارتكبتها وترتكبها الجماهير ؟ إن صناديق الاقتراع هي الشاهد على ذلك، فكم مرة ومرة يعود الجمهور ليعيد هؤلاء الى سدة الحكم؟ إن التمسك بالسلطة والتبجح بالقيم الصالحة واطلاق الوعود الكاذبة لخداع الجماهير، ما هي إلاّ مظاهر تعكس مخالفة واضحة لمبدأ المشروعية الذي ينصّ عليه القانون، لكن متى نتلمس تطبيق هذا المبدأ ؟ نتلمسه حال التقيّد به من قبل الساسة، وانصياعهم له، وتخليهم عن الامتيازات، وتخليهم عن السلطة مادامو قد فشلوا، وأن يتركوا الجماهير وحالها تختار الأصلح، فليس من المعقول أن الأمة لا تضم رجالاً أفذاذا يصلحون للحكم والقيادة والامتثال الحرفي لمبدأ المشروعية ؟ لكن هل بالفعل سيتنحى هؤلاء الساسة ويعبّدوا الطريق للصُلحاء ليبنوا الدولة المدنية المعطاءة ؟ واقع الحال ينفي ذلك، فالدولة تحولت إلى دولة مستعبدة بأيديهم، وتحول الجمهور البضاعة رابحة تدر الأرباح على هؤلاء الساسة التجار.